دولة القانون: لن نستغني عنها قبل خمس سنوات

الأمم المتحدة تمدد "يونامي" عاماً آخر.. والكتل السياسية ترحب بالبقاء الدولي

بغداد / إياس حسام الساموك

رحبت اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي بقرار مجلس الأمن الدولي القاضي بتمديد بعثة يونامي حتى عام ٢٠١٢، إلا أنها أكدت ضرورة عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية من قبل هذه البعثة كما حصل في الفترة السابقة.

مدد مجلس الأمن الدولي، أمس الجمعة، مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) لمدة سنة. وصدر قرار يوم أمس قاض بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في العراق بإجماع أعضاء مجلس الأمن الدولي البالغ عددهم خمسة عشر عضوا.

وتنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة الجديدة في ٣١ تموز ٢٠١٢، كما لا تضم أي جندي لحفظ السلام بل تتألف من خبراء فقط.

يقول نائب رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب أمير الكناني "من الناحية العملية فالعراق ومؤسساته التي استحدثت بعد الـ ٢٠٠٣ بحاجة حتى اللحظة إلى بعثة يونامي، على اعتبار أن هذه المؤسسات لم ترسخ وتحتاج إلى دعم كبير من هذه المنظمة الدولية"، إلا انه أشار إلى وجود العديد من حالات من الخروقات في عمل اللجنة تم تسجيلها، وقال في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "إن الوجود الاميركي بالعراق أسهم في تدخل الكثير من موظفي هذه اللجنة في الشأن الداخلي، أما بعد الانسحاب فأن الأمر سيختلف، كون التعامل سيكون مباشرا بين يونامي والحكومة العراقية".

وبالرغم من تأشير قرار تمديد بعثة يونامي إلى عدم استقرار سياسي وامني والذي قد يراه البعض مبررا لعدم الانسحاب الاميركي من العراق، إلا أن الكناني وهو أمين عام تيار الأحرار بيّن أنه "يجب عدم ربط الوجود الاميركي والذي يصل قوامه الى ٥٠ ألف جندي على الأراضي العراقية بعمل اللجان التابعة للمؤسسات الإقليمية والدولية"، موضحا إننا نرحب بهذه اللجان سواء على مستوى الجامعة العربية أو القارة الآسيوية او الامم المتحدة، اما استمرار التواجد الاميركي فهذا مرفوض جملة وتفصيلا".

وانبثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI) بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ الذي تم تبنيه بتاريخ ١٤ آب عام ٢٠٠٣ كبعثة لمواصلة أعمال هيئة الأمم المتحدة في أعقاب تسليم برنامج النفط مقابل الغذاء بتاريخ ٢١ تشرين الثاني من العام نفسه.

وكانت يونامي، أكدت في ٢٨ حزيران الماضي، أنها ستبقى في العراق طالما يرى البرلمان والحكومة العراقية أن هناك ضرورة لبقائها، لاسيما أن أنشطتها ستتزايد في ما يتعلق بوكالاتها، فيما تعمل هذه الوكالات في كافة المجالات كالزراعة وإستراتيجية الموارد المائية والتعليم والصحة وغيرها، فضلاً عن مراقبة الوضع وإعطاء تقارير حول التطورات.

وأكدت الأمم المتحدة، في ٢٠ تموز الحالي، أن العراق لا يزال يواجه تحديات كبيرة على الصعد السياسية والأمنية والإنمائية، وفي حين أعربت عن قلقها من تناسي احتياجات الشعب العراقي الهامة في ظل التحديات الموجودة، دعت جميع الأطراف السياسية إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

ويتألف فريق الأمم المتحدة في العراق من ستة عشر هيئة وبرنامج تابعة للأمم المتحدة، وتملك البعثة التفويض الرسمي لعملها من خلال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، وكان أول ممثل خاص عُين في العراق كان سيرجيو فييرا دي ميللو الذي قتل بتفجير فندق القناة في بغداد في ١٩ آب ٢٠٠٣، وإحدى مهماتها هي تطبيق اتفاق العهد الدولي مع العراق.

ويرى ائتلاف دولة القانون أن العراق يحتاج إلى الأمم المتحدة لمدة لا تقل عن خمسة سنوات حتى يستطيع بعدها استرداد عافيته والنهوض، والاعتماد على نفسه، إذ يصف النائب جواد البزوني تمديد بقاء بعثة الأمم المتحدة في العراق بالمطلب الجماهيري والذي يجب على المنظمة الاستجابة له ليس لهذا العام فحسب، إنما في الأعوام اللاحقة أيضاً.

ويتابع البزوني في تصريحات لـ"المدى" أمس "أن العراق يعاني من كوارث طبيعية على عدة مستويات كالألغام ومخلفات الحروب واليورانيوم وتسمم مياه شط العرب وكلها هذه تحتاج إلى مساعدات دولية من اجل النهوض بالواقع في البلاد كون العراق لا يستطيع النهوض بالواقع في البلاد".

كما قال البزوني وهو قيادي في حزب الدعوة تنظيم العراق "أن الفقر هو ايضا يحتاج الى مساعدة دولية وكذلك الامراض المنتشرة في المناطق الآسنة في العراق".

وينتقد البزوني ضعف الأداء الحكومي، عازيا الأمر إلى "المشاكل السياسية التي تعاني منها الوزارة ككل وتجعلها عاجزة لمواجهة الأخطار الطبيعية والسياسية"، محذرا من استمرار الوضع السياسي كما هو عليه، وقال "إذا لم توجد الحلول فلن نستطيع الاعتماد على أنفسنا ولكن التجاذبات الحالية تدلل على عدم اكتراث الحكومة بالمواطنين والاهتمام لهم وبالتالي فأن مطلب بقاء الأمم المتحدة بات جماهيريا ولم يقتصر على جهة دون الأخرى". وذكر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون منتصف الشهر الحالي أن مجلس الأمن الدولي رفع عدداً من بنود الفصل السابع عن العراق منذ نحو سبعة أشهر وهي خطوة رئيسة باتجاه تطبيع مكانة العراق الدولية.

ورَد ذلك في تقريره ربع السنوي بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي).

القائمة العراقية هي الأخرى اعتبرت أن تمديد بعثة يونامي أمر ايجابي لان البلاد تمر بكثير من التحديات وتحتاج إلى جهة دولية رقابية تشرف على العمل فيها.

وتقول النائبة ناهدة الدايني "إن التدهور الأمني الخطير الذي يعاني منه البلاد وتصاعد عمليات الاغتيال والعبوات اللاصقة جعلت بالأمم المتحدة تتحفز لإبقاء بعثتها أطول فترة ممكنة"، لافتة إلى أن الانسحاب الاميركي إن حصل نهاية العام الحالي فلا أحد يعرف أين يتجه البلاد وبالتالي فأن البلاد تحتاج إلى يونامي.

كما أشارت الدايني في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان هي الأخرى لازالت مستمرة ولا تستطيع الحكومة الحد منها، منوهة إلى أن "القائمة العراقية داعمة لبقاء يونامي لأنها لا تريد تعرض البلاد إلى خطر بسبب التدخلات الخارجية والعمليات الإرهابية التي باتت ترتفع في هذه الفترة".

وأعربت الأمم المتحدة في وقت سابق عن قلقها إزاء ارتفاع نسبة الأمية والبطالة بين شباب العراق، داعية الحكومة العراقية إلى توفير مزيد من فرص العمل للشباب وإنشاء منبر للحوار معهم. جاء الموقف الأممي على لسان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق آد ميلكرت بمناسبة إطلاق التقرير التحليلي حول واقع الشباب العراقيين الذي أعدته جامعتا بغداد والرافدين بالتعاون مع وزارة التخطيط العراقية وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

تصريحات أد ميلكرت بخصوص زيادة عدد العاطلين عن العمل وارتفاع نسبة البطالة بين شباب العراق جاءت متزامنة مع صدور التقرير الربع سنوي للامين العام للأمم المتحدة بان كيمون والذي أشار فيه إلى وجوب حل أزمة ميناء مبارك بالطرق الدبلوماسية، كما أشار إلى تردي قطاعات التعليم وزيادة نسبة الفقر في العراق.

مراقبون: أحزاب السلطة تبث المندسين في التحرير

حركات التظاهر في تراجع: شباب ينظم نفسه ويتوعد باحتجاجات كبرى

بغداد / احمد الموسوي

عزا نشطاء التظاهرات السبب وراء انكماش حركة الاحتجاجات هذه الفترة إلى عدم وجود تنسيق بين الجهات المشرفة على التظاهرات، في حين حذر سياسيون من لجوء الحكومة إلى العنف في مواجهة الأطراف التي تختلف معها في الرأي.

يأتي ذلك في وقت، جدد ائتلاف دولة القانون نفيه لدعم الحكومة إلى الجهات التي تؤيد رئيس الوزراء نوري المالكي في ساحة التحرير.

فقد أكد الناشط احمد البغدادي في اتصال أجرته معه المدى أمس "لم ننزل إلى ساحة التحرير يوم أمس، ذلك أن الحركات الاحتجاجية بدأت تفقد زخمها وليس هناك من تنسيق بين مجاميع الحركات الاحتجاجية، نحن بصدد تقوية العلاقات مع بقية المجاميع، هذا لا يعني أننا قد أوقفنا حركتنا الاحتجاجية، بل نحن نسعى لتحقيق المزيد من التنظيم"، وتابع البغدادي "كنت متوجها إلى شارع المتنبي ولمحت لافتات ترفعها مجاميع في ساحة التحرير تطالب بعدد من المسائل، هذه المجاميع مدعومة من رئيس الوزراء نوري المالكي وشخصيات أخرى حسب معلوماتنا، نحن نتفق معهم بمطلب محاكمة الإرهابيين، ولكن بدورنا لدينا العديد من المطالب وأهمها محاسبة إرهاب الميليشيات وإرهاب السلطة".

وأضاف الناشط "تعجز الأطراف السياسية عن حل الأزمات التي يمر بها الوطن وبالتالي نحن نرى أن مطلب إعادة الانتخابات هو خيار مهم لتصحيح الخلل في العملية السياسية".

وفي سياق متصل أكد الناشط في حركة شباب شباط علي الجاف "حاليا تنوي الحكومة التحشيد في مسألة الترشيق الوزاري والغاية من هذه التحشيدات هي ضرب التظاهرات في ساحة التحرير، المالكي يخسر سياسيا وهو يخسر جماهيريا حيث بدا ينحسر رصيده الشعبي".

وأضاف الجاف "أن مستشاري المالكي الأمنيين قد توعدوا بإنهاء ملف التظاهرات خلال شهر رمضان، يتبين ذلك من خلال ضرب المحتجين والاعتقالات التعسفية بحقهم إلا أن صبرنا طويل".

وتابع الناشط "أن خطوتنا القادمة ستكون خطوة نوعية وسيتم التغيير في الكثير من الإجراءات، إن إمكانية تحشيد أعداد من المحتجين كتلك التي نزلت في يوم ٢٥ شباط هي صعبة التحقيق بسبب الكثير من العوامل الموضوعية التي تمنع الناس من الاحتجاج".

وبصدد العلاقة بين المجاميع الاحتجاجية قال الجاف "إن علاقتنا مع بقية المجاميع هي علاقة جيدة، ولدينا لقاءات مستمرة معهم، كما أننا نسعى لمزيد من التنسيق فيما بين هذه المجاميع، اعتقد أن التجمعات القادمة ستشهدها ساحات جديدة غير ساحة التحرير".

ومن ناحية أخرى قال عضو هيئة تنسيق الحراك الشعبي ليث محمد رضا "شاهدنا في ساحة التحرير يوم أمس دخول أنصار المالكي تحت حماية القوى الأمنية، وبدأوا بترديد الهتافات المؤيدة لرئيس الوزراء وشعارات أخرى غرضها استفزاز المتظاهرين المطالبين بالإصلاح"، وتابع "إن هيئة تنسيق الحراك الشعبي قررت الانسحاب من الساحة تجنبا لحدوث الصدامات مع المغرر بهم من أبناء شعبنا، لذا طلبنا من الشباب المطالبين بالإصلاح مغادرة ساحة التحرير والتوجه نحو شارع المتنبي الذي اختير موقعا بديلا للتظاهرة".

وبين محمد رضا "أن استمرار الضغط الحكومي والقمع سيدفعنا إلى أن نجعل من ساحات بغداد كلها ساحة تحرير وسنحتفظ بزمام المبادرة لاختيار المكان المناسب".

وأكد عضو هيئة التنسيق "أن عودتنا لساحة التحرير ستكون قريبة وبمزيد من القوة والتنظيم ولن نتركها بيد المندسين، فساحة التحرير هي الرمز لحركتنا الإصلاحية الثورية".

وأضاف رضا "بناءً على دعوة هيئة تنسيق الحراك الشعبي توجه العشرات من الشباب إلى شارع المتنبي للمشاركة في التظاهرة التي التحق بها عدد من رواد شارع المتنبي لا سيما المثقفين والإعلاميين".

وعبر رضا عن قلقه من ازدياد الإجراءات القمعية بحق المتظاهرين، معتبرا ذلك مؤشرا على أن البلاد مهددة بخطر محدق هو عودة الدكتاتورية بمظلة جديدة مظلة المحاصصة والتغانم على السلطة".

ومن جهة أخرى أكد أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية عبد الجبار السعيدي أن "أحزاب السلطة غالباً ما تلجأ إلى إنزال مجاميع من المندسين هدفها ضرب الاحتجاجات والاعتصامات من الداخل"، وتابع أستاذ العلوم السياسية "أن المالكي، بالنسبة لكل الكتل السياسية الأخرى، انه (واقف على قشة) وذلك من خلال فشل كتلته في سحب الثقة من المفوضية".

ومن ناحية أخرى أكد النائب عن الكتلة العراقية حامد المطلك "أننا في دولة ديمقراطية تؤمن بحق التعبير عن الآراء بصورة سلمية وبالتالي من حق كل مواطن أن يبدي رأيه ولكن شرط ألا يتم التعدي على حرية الآخرين"، وأضاف المطلك "بدأنا نشهد في الآونة الأخيرة نهجا تتخذه الحكومة يميل إلى العنف والتعدي على المتظاهرين".

وفي سياق متصل أكد القيادي في ائتلاف دولة القانون عدنان السراج في اتصال أجرته المدى أمس "أن رئيس الوزراء نوري المالكي لا يدعم بأي شكل من الأشكال أيا من المجاميع في ساحة التحرير، كما أن هؤلاء الأفراد الذين تواجدوا في الساحة هم يتركون بملء إرادتهم وليس هناك من أشخاص داخل الحكومة تساهم في تحريكهم".

وأضاف السراج "أننا نحترم الآراء كافة، لأننا نعيش في بلد ديمقراطي يكفل حرية التعبير من دون تمييز أو مصادرة لهذه الحقوق".

١٠٠ ألف مهاجر عاد إلى البلاد

مفوضية اللاجئين: العراق بين الدول التي تحتضن النازحين

بغداد / المدى

أعلنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن العراق يعد من البلدان التي تحتضن اللاجئين، مشددة على انه عاد فيه نحو ١٠٠ ألف من اللاجئين العراقيين إلى بلدهم من الدول المجاورة.

وقالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقرير أعدته بالمناسبة، "تم اعتماد اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين رسمياً في ٢٨ يوليو من عام ١٩٥١ بهدف حل مشكلة اللاجئين في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية"، مبينة أن المعاهدة العالمية "تقدم تعريفا لمن هو مؤهل أن يكون لاجئاً على أنه شخص له ما يبرره من الخوف للتعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو رأي سياسي، وتحدد الحقوق والواجبات بين البلدان المضيفة واللاجئين.

وجاء في التقرير "على الرغم من أن حكومة العراق ليست من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين أو البروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧، إلا أن العراق لطالما كان مضيفاً للاجئين، وتخضع حماية اللاجئين في الوقت الراهن لقانون اللاجئين السياسيين لعام ١٩٧١، وبإمكان الكثير من اللاجئين أن يقيموا ويعملوا وفي بعض الحالات أن يكتسبوا الجنسية في العراق"، وأضافت المنظمة أنها "تعمل بشكل وثيق مع الحكومة العراقية من أجل توفير الحماية والمساعدة لما يقرب من ٣٨،٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء من أصول فلسطينية وإيرانية وسورية وتركية، إضافة إلى عدد ضئيل من اللاجئين السودانيين والصوماليين، كما تساعد المفوضية في تنفيذ حلول مستدامة وإعادة الإدماج للأفراد الذين يعودون طوعاً إلى العراق.

وقد عاد في السنوات الأربع الماضية أكثر من ١٠٠،٠٠٠ لاجئ عراقي إلى العراق من الدول المجاورة، معظمهم من سوريا والأردن ولبنان".

وطبقا للتقرير فأن الاتفاقية "لا تزال حجر الزاوية في حماية اللاجئين". فقد تمكنت على مدى ستة عقود من التكيف وتحمل تغييرات هائلة ولكنها تواجه اليوم تحديات لم يسبق لها مثيل"، ونقل التقرير عن المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انطونيو غوتيريس إن أسباب النزوح القسري "تتضاعفن ليس بفعل الصراع والاضطهاد فحسب، بل هو أيضا بسبب الفقر المدقع والتأثير المترتب على تغير المناخ، فهذه العوامل مترابطة على نحو متزايد".

وأشار التقرير إلى أن "أربعة أخماس عدد اللاجئين في العالم يعيشون في البلدان النامية، وقد أدت الأزمات التي حدثت مؤخرا في الصومال وليبيا وساحل العاج إلى زيادة هذا العبء، وفي الوقت الذي تعاني فيه شرق افريقيا في سعيها للتكيف مع أسوأ موجة جفاف منذ ٦٠ عاما، تستضيف كينيا واثيوبيا وجيبوتي ما يقرب من ٤٥٠،٠٠٠ لاجئ صومالي - والأعداد تتزايد يوميا"، مبينا أن تونس ومصر استقبلت "الجزء الأكبر من النزوح الجماعي القادم من ليبيا وسط الاضطرابات الجارية في الربيع العربي.

وتوفر ليبيريا، التي تتعافى بالكاد من سنوات من الصراع المدني، ملاذا آمناً لأكثر من ١٥٠،٠٠٠ شخص من ساحل العاج ممن فروا من العنف الذي أعقب الانتخابات، ومن وضع لا يزال غير مؤكد في وطنهم".

وبحسب التقرير فإن "أكثر من ١٧٠ الف شخص فروا من الصومال إلى البلدان المجاورة منذ شهر كانون الأول، متحدثين عن الجفاف والمجاعة وانعدام الأمن كأسباب لمغادرة البلاد"، وتابع "كما غادر ليبيا عدد آخر وصل إلى مليون شخص، من بينهم لاجئون وطالبو لجوء، إضافة إلى مهاجرين لأسباب اقتصادية بحثا عن حياة أفضل في مكان آخر".

وقال غوتيريس في هذا الجانب "نحن بحاجة إلى حدود مراعية للحماية لكي يتمكن هؤلاء الخائفين على حياتهم أو حريتهم من الاستمرار بالعثور عليها"، وزاد "في الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى إيجاد طرق مبتكرة لملء الثغرات الواضحة والمتزايدة في النظام الدولي للحماية ولتعزيز قيم التسامح والاندماج بدلا من الخوف والشك".

وذكر التقرير أن "٢٧ بلدا من الاتحاد الأوربي استقبل خلال العام الماضي طلبات لجوء بلغت ما يزيد قليلاً على ٢٤٣،٠٠٠ طلب، أو نحو ٢٩ في المائة من إجمالي الطلبات في جميع أنحاء العالم".

ويقول المفوض السامي في هذا الصدد إن لأوروبا "واجباً تجاه هؤلاء الناس، وجميع اللاجئين، وتجاه نفسها أيضاً في الحفاظ على قيم اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة باللاجئين"، مشيراً إلى أن للاتحاد الأوروبي القدرة على "زيادة حصته من المسؤولية تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء".

ويضيف غوتيريس إن وضع نظام لجوء حقيقي مشترك في الوقت الحاضر "لا يزال بعيد المنال، حيث أن اختلافات كبيرة لا تزال قائمة بين الدول الأعضاء من حيث استقبال ومعاملة طالبي اللجوء"، وأردف "نأمل أن تعطي الذكرى الـ ٦٠ لاتفاقية اللاجئين دفعة من أجل إنشاء نظام لجوء أوربي مشترك وحقيقي.

يمكن لأوروبا أيضا أن تفعل أكثر من ذلك من أجل إعادة توطين اللاجئين"، وذلك في إشارة إلى العملية التي يتم من خلالها نقل اللاجئين بشكل دائم في بلد معين، وعادة من دول العالم النامي، إلى بلدان جديدة، عادة ما تكون في دول العالم المتقدم.

وقال التقرير إن الدنمارك هي "أول دولة تصادق على اتفاقية عام ١٩٥١".

والآن وبعد ستين عاما، انضمت ١٤٨ دولة (ثلاثة أرباع دول العالم) إلى الاتفاقية و/أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧، كان آخرها ناورو، والتي أصبحت طرفاً في الاتفاقية في شهر يونيو من هذا العام"، واستدرك "لكن لا تزال هناك أجزاء من العالم - وعلى الأخص في جنوب وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط - غالبية الدول فيها لم تصادق بعد على الاتفاقية".